الملخصـــــات

١ـ الملخص باللغة العربية.
٢ـ الملخص باللغة الأجنبية.

مقدمـــة:

تمثل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى الدول المتقدمة ركيـزة أساسية تعتمد عليها هذه الدول فى التنمية الاقتصادية وتطوير التعليم الجـامعي لـذا أصـبح الاهتمام بهذا المجال ضرورة حتمية يفرضها التحدى العلمى، فتحديات المستقبل تفرض على الجامعات المصرية حتمية التطوير لأدوارها نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصـادية، ومـا ينبغى أن تكون عليه علاقة التعليم الجامعى بمؤسسات الأعمال والإنتـاج، فالشـراكة بـين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج من أهم الاتجاهات المستقبلية والتى ظهرت فى كثيـر من دول العالم، هذا الدور الجديد للجامعة يعتبر ضرورة ملحة وخاصة فى مصر حتى يمكن تقليص الفجوة بين مصر كدولة نامية وبين الدول الغنية ومواجهة الفارق التكنولوجى كتحـد حضارى يواجه المجتمع.

وتقدم لنا الجامعات فى الدول المتقدمة خبرات فى آليات الشراكة التـى أخـذت بهـا لتطبيقها فيما بينها وبين مؤسسات الأعمال والإنتاج فى مجتمعها، هذه الخبرات يجب الاستفادة منها حتى يمكن تحقيق الشراكة الفعالة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى مصر.

مشكلـــة البحـــث:

واستناداً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالى:

ما ماهية الشراكة بين الجامعة والمجتمع فى ضوء خبرات بعض الدول العالمية؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية وهى :

- ما طبيعة دور الجامعات فى مجتمعاتها؟
- ما الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج؟
- ما أهم آليات الشراكة بين بعض الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى كل مـن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا؟
- ما التصور المقترح لتحقيق الشراكة الفعالة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى مصر؟

أهـــداف البحـــث :

يهدف البحث الحالى إلى :

١- الوقوف على مفهوم الجامعات ونشأتها ووظائفها ومسئولياتها والتحديات التى أثرت على دورها تجاه المجتمع وأثر ذلك فى تعدد أنماطها .

٢- الوقوف على مفهوم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمـــال، والإنتـــاج، وآلياتهـــا، وفلسفتها وأهميتها .

٣- الوقوف على بعض آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمـــال، والإنتـــاج، فـــى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا .

٤- الوقوف على القوى والعوامل المؤثرة فى الأخذ بالشراكة بـــين الجامعـــات، ومؤسســـات الأعمال والإنتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا .

٥- الإفادة من خبرة كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وكندا فى تحقيـــق والأخذ بآليات الشراكة المناسبة فى مصر .

أهميـــة البحـــث :

تمثل الشراكة بين الجامعات، ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى الدول المتقدمة ركيـــزة أساسية تعتمد عليها هذه الدول فى التنمية الاقتصادية، وتطوير التعليم الجامعى؛ لذلك أصـــبح الاهتمام بهذا المجال ضرورة حتمية يفرضها التحدى العلمى الذى تشـــهده الآن كمـــا يســـتمد البحث أهمية نتيجة ندرة الدراسات التى تناولت مجال الشراكة بـــين الجامعـــات ومؤسســـات الأعمال والإنتاج، كما قد تساعد النتائج التى يتوصل إليها البحث الحالى فـــى وضـــع أســـس وتوصيات لتحقيق الشراكة الفعالة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فـــى المجتمـــع المصرى .

منهـــج البحـــث :

يعتمد البحث الحالى على المنهج المقارن، متبعاً الخطوات التالية :

١- الوصف : وذلك لوصف أهم آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتـــاج فى كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا .

٢- التفسير : وذلك للاستعانة بالقوى، والعوامل الثقافية المؤثرة فى الأخـــذ بالشـــراكة بـــين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى كلاً: من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وكندا .

٣- المقارنة : وذلك للتعرف على أهم خصائص آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى دول المقارنة وتحديد كيفية الاستفادة من هذه الخصائص فى تطبيق والأخذ بالشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى مصر بما يتفق مع ظروف وإمكانات المجتمع المصرى.

حدود البحث :

يتناول البحث الحالى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج فى ثلاث دول متقدمة هى :

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: المملكة المتحدة.

ثالثاً: كندا.

من حيث :

١- نقل التكنولوجيا.

٢- التعليم التعاونى.

٣- الآلية الثالثة: وتتمثل فى تمويل البحث العلمى.

مصطلحات البحث :

١- المجتمع Society :

يُعرف المجتمع على أنه: سائر المؤسسات والمنظمات والهيئات التى تصوغ حياة الشعوب التنفيذية والتخطيطية والتشريعية والإشرافية والرقابية وما يتكامل معها من المنظمات الأهلية والخاصة والهيئات الثقافية والعقائدية.

وأخص بالتعريف الإجرائى للمجتمع فى هذه الدراسة "مؤسسات الأعمال والإنتاج": وهى تلك المنظمات التى يتحدد نشاطها فى إنتاج السلع المادية والخدمية وتطوير هذه المنتجات من خلال استثمار الموارد الطبيعية والاستفادة من المعارف العلمية، وذلك باستخدام الآلات وتشغيل العمال وتقسيم العمل بينهم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى بهدف إشباع الحاجات الإنسانية وبما يحقق التنمية الاقتصادية.

٢-الشراكة Partnership :

الشراكة تعنى قيمة تبادل المنافع مع المجتمع المحيط.

والشراكة تُشكل حينما يتفق اثنان من الأشخاص أو المنظمات على مواصلة عمل سوياً"، وخلق هذا النوع من الشراكة ربما يصاغ بواسطة اتفاق رسمى أو اتفاق شفوى وبهذا

تعتبر الشراكة تجمعاً لمجموعة من القدرات، والموارد لاثنين أو أكثر من الشركاء، وتقتضى هذه الشراكة المشاركة فى مسئولية العمل وأخطاره".

ويمكن تعريف الشراكة إجرائياً على أنها: تضافر جهود وقدرات الجامعات مع جهود **وموارد مؤسسات الأعمال والإنتاج بما يؤدى إلى تطوير والوفاء باحتياجات الطرفين وبحيث** يتم تبادل هذه الجهود، والمواد من خلال آليات محددة يتفق عليها الطرفين، يتميز فيها العمل بالالتزام والاستمرارية وتبادل المعارف، والموارد والقدرات لتوليد أفضل أداء بصورة تثمر فى تحقيق أهداف الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج، وتطويرها بما يحقق التنمية المجتمعية ويتم ذلك من خلال إطار من العمل تلعب فيه الحكومة دور الميسر والمسهل لهذا العمل.

٣-متنزهات العلوم Science Parks وحاضنات التكنولوجيا Technology Incubators ومتنزهات البحث Research Parks :

تعرف متنزهات العلوم وحاضنات التكنولوجيا أو متنزهات البحث على أنها آلية من أهم آليات الشراكة بين الجامعات أو مؤسسات الأعمال والإنتاج وهى عبارة عن:

وحدات لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج لدعم المشروعات والشركات القائمة على التكنولوجيا وهذه الوحدات تتصف بما يلى :

- مناطق (عبارة عن أرض ومبانى) مصممة خصيصاً لتوفير تسهيلات البحوث والتنمية R&D وتوفير خدمات وتسهيلات دعم أخرى تقدم للشركات والمشروعات الجديدة القائمة على التكنولوجيا.
- هذه المناطق تمتلكها إحدى الجامعات أو مجموعة من الجامعات أو لها علاقات عمل رسمية مع إحدى أو بعض الجامعات.
- لها دور أساسى فى إجراء البحوث والتنمية بواسطة الجامعة التى تمتلكها أو ترعاها بالشراكة مع مؤسسات الأعمال والإنتاج لتطوير المشروعات الجديدة عن طريق احتضان المشروع داخل هذه الوحدات لمدة من حوالى عام إلى ثلاثة أعوام يتم خلالها تقديم كل الخدمات التى يحتاجها هذا المشروع من إجراء بحوث واستشارات إدارية وتجارية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة له كما يقوم فريق العمل الإدارى داخل هذه الوحدات والذى يتكون من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بتقديم الاستشارات القانونية وخدمات التسويق وتسهيلات للحصول على التمويل اللازم للمشروع.

- فهذه الوحدات ينحصر دورها الأساسى فى تسهيل عملية نقل التكنولوجيا ومهـارات العمل الأخرى بين الجامعة ومؤسسات الأعمال والإنتاج المرتبطة بهذه الوحدات.

نتائـــج البحـــث :

كشف البحث فى إطاره النظرى عن مجموعة من النتائج من أهمها :

- تعد الشراكات بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج ضرورية لتلبية الاحتياجـات الحالية والمستقبلية فى ظل النمو المتسارع فى المعرفة والمعلومات فى العالم المتقدم.
- تتطلب الشراكات بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج تمتع الجامعات بالاستقلالية بجميع جوانبها مع تفعيل دور السلطات المحلية ليتحقق الكثير من الفعالية فى نتائج هذه الشراكات.
- إن الإقدام على الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج ينطلق من احتياجات ودوافع لكلا الطرفين وللمجتمع المحلى، لذا فمن الضرورى لنجاح واسـتمرار آليـات الشراكة بين الطرفين أن تكون مشبعة لاحتياجـات الشـركاء المعرفيـة والاقتصـادية والاجتماعية، وأن تقدم الحلول اللازمة والملائمة لحل مشاكلهم، وأن تؤدى إلى تنميـة الطرفين.
- تعتبر الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج أحد الوسائل الهامـة لزيـادة موارد الجامعة المالية والتى تساعد على تحسين وتطوير العملية التعليمية، كمـا تعمـل الشراكة بينهما على تنمية مهارات وقدرات الخريجين.
- تتخذ الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج أشكالاً وآليات مختلفة تُشـكل وفقاً للظروف والقوى الاجتماعية والثقافية.
- الالتزام والثقة ضروريان لاستمرار آليات الشراكة.
- تعتبر الشراكة رؤية تحويلية فى أنشطة وثقافة الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتـاج، فهى قائمة على افتراض مؤداه أن الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج المشتركون فى علاقة الشراكة لديهم هدف مشترك هو تحسين الاقتصاد القومى من خلال تحسـين أداء الطرفين.
- تعمل الشراكة على تخفيف العبء على الحكومات وتؤدى إلى تحقيق السبق فى التطوير العالمى من خلال تحقيق الأهداف، وحل المشكلات بجـودة عاليـة وتـوفير أسـاليب ومصادر تمويل غير حكومية.
- من المهم أن نثق منذ البداية أن الشراكات تنبع من القيم الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع، فمثلاً نجد أن القيم المتأصلة فى المجتمعات سوف تؤثر ليس فقـط علـى

الاختيار بين السياسات بل أيضاً على إدراك أهمية التكنولوجيا ذاتها، فالسياسة الاقتصادية العامة والاستقرار السياسي والقواعد القانونية ومنافسة السوق تضع مقاييس ومعالم من خلالها تستطيع أو لا تستطيع سياسة المعرفة والتكنولوجيا أن ترتبط بالأهداف الاقتصادية بشكل فعال يؤدى إلى ربط وتسخير الابتكار الجامعي بأهداف النمو والتطوير الاقتصادى.

- تتطلب الشراكة الناجحة وجود جامعات استثمارية ديناميكية، فالجامعة كشريك ترى نفسها أنها ليست حصن أكاديمى لا يمكن اختراقه، بل كعامل ديناميكى سواء فى مرحلة السياسات الاقتصادية للعلم والتكنولوجيا أو فى عملية تسويق البحث العلمى وأنشطة الجامعات وذلك من خلال آليات نقل التكنولوجيا التى تنشأها أو تساهم فيها.
- تتطلب الشراكة الناجحة وجود أدوات مؤسسية جديدة لتجديد وتنفيذ مبادرات الشراكة بمعنى وضع ميكانيزمات وآليات جديدة ومبتكرة يكون لها مصداقية بالنسبة لكل الشركاء وتتناول احتياجات كل شريك ودوافعه، حيث تتنوع الآليات حسب الاحتياجات والظروف المحيطة.
- تقوم الشراكة بتنمية الموارد المالية الابتكارية للجامعات حيث تعمل الشراكات على إبداع وابتكار آليات يتم من خلالها تطوير وتتجير رأس المال الفكرى وتوفير فرص العمل للطلاب الماهرين وخلق وظائف جديدة للمنطقة.
- لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا فى إيجاد آليات وصيغ تسمح للجامعات أن تعمل فى إطار من الاستقلالية مما مكن لها التشارك مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، على نحو مكن لهذه الدول من أن تتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية التى واجهتها بحيث أصبحت تهيمن على النظام العالمى فى الوقت الحاضر.
- إن برامج التعليم التعاونى تعمل على مواجهة ضعف المهارة والخبرة التطبيقية لدى الطلاب فهذه البرامج التشاركية تعمل على مساعدة الطلاب على اكتساب الخبرات والمهارات الضرورية للعمل فى مجالات العمل المختلفة وهذه البرامج تساعد أيضاً فى التأكيد من أن مناهج التعليم الجامعى تسير فى الطريق الصحيح.
- فى الولايات المتحدة الأمريكية كندا والمملكة المتحدة يتم استثمار إمكانات الجامعة المعرفية والمهارية فى مشروعات إنتاجية لخدمة الاقتصاد القومى والارتقاء بالمجتمع وتوظيف عائد هذه المشروعات فى تمويل الجامعات وذلك من خلال آليات نقل التكنولوجيا التى لها دور هام فيها.

توصيـــات البحـــث:

لنجاح الجامعات فى دورها المقترح وهو قيامها بشراكات مـــع مؤسســـات الأعمـــال والإنتاج فى المجتمع يجب أن تتمتع بالاستقلالية بحيث يتوافر لها حرية العمل والتصرف فى شئونها بمعرفة مجالسها التى تحدد أسلوب عملها، ويجب أيضاً توافر البنية الأساسية لإقامـــة الشراكات وهذا يتطلب مجموعة من المنطلقات منها :

١- إنشاء آلية تنظيمية من خلال قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة على مســتوى كــل جامعة يسمى وحدة دعم الشراكات.

٢- إنشاء تمثيل لوحدة دعم الشراكة على مستوى كل كلية.

٣- يجب على مؤسسات الأعمال والإنتاج تحقيق ما يلى :

أ- تفويض موظف عن كل مؤسسة عمل للعمل كوسيط شراكة.

ب- إعلام وحدة دعم الشراكة بالجامعة بالممارسات والاحتياجات الصناعية والمشاكل الحالية وذلك من خلال وسيط الشراكة بمؤسسة ومنظمة العمل ومن خـــلال أيضـــاً النـــدوات والمنافسات.

ج- القدرة على وضع أبحاث الجامعة وعلومها ومعارفها الحديثة التى تنتجها موضع التنفيـــذ التطبيقى بسرعة لتطبيقها واختبارها وتقدم التغذية الرجعية عن القيمة الاستراتيجية لتلك المعارف وإمكانية تطبيقها.

د- ضرورة قيام مؤسسات الأعمال والإنتاج بالمساهمة فى الإنفاق على البحث العلمـــى مـــن خلال تحديد نسبة من ميزانياتها للبحث العلمى والتطوير.

هـ- فتح أبواب مؤسسات الأعمال والإنتاج للطلبة للتدريب داخلها بمعنى مساعدة الجامعـــات على تطبيق برامج التعليم التعاونى.

و- وعند تطبيق برامج التعليم التعاونى يجب على وسيط الشراكة بمنظمة العمل متبعة كفاءة ومدى جدية الطلاب وإعداد تقارير توضح مدى تحقيق الأهداف ومدى تقدم الطلاب فى اكتساب المهارات، والمعوقات التى واجهت التطبيق العملى لهذه البرامج حتى يتم تحقيق احتياجات المجتمع من المخرجات التعليمية التى يجب أن يراعى فى تعليمها التوازن بين المهارات العملية والجوانب النظرية.

ز- أن يتنافس وسطاء الشراكة بكل منظمة عمل من خلال تفويض من رجال الأعمـــال مـــع وحدة دعم الشراكة بالجامعات وبالمجلس الأعلى للجامعات فى مجال تطـــوير منـــاهج التعليم الجامعى للتعرف على مدى ملائمتها لاحتياجات سوق العمل والمساهمة فى حـــل المشكلات التى تواجه مؤسسات الأعمال والإنتاج والتخطيط للمناهج الملائمة.

ح- إعادة النظر فى قضية البحث العلمى فى مصر من خلال ضرورة قيام قانون وتشريعات لتحديد نسبة من دخل رجال الأعمال لخدمة البحث العلمى والإنفاق عليه واعتبار قضية الإنفاق على البحث العلمى قضية قومية تمس الأمن القومى.

٤- يجب على الجامعات الالتزام بما يلى تجاه مؤسسات الأعمال والإنتاج:

- الترحيب بالاستماع لرجال الأعمال ومعرفة احتياجات مؤسسات الأعمال والإنتاج.
- المساعدة على التأكيد على المعرفة الجديدة والمتجددة تصبح ذات كفاءة وفعالية فى الابتكارات التى تلبى احتياجات مؤسسات الأعمال والإنتاج.
- السماح بمعرفة رأى رجال الأعمال فى العملية التعليمية.
- تصميم خرائط بحثية قومية تخدم مؤسسات الأعمال والإنتاج فى التخصصات المختلفة.
- تقييم دورها فى تحسين المنافسة الاقتصادية والاستجابة للتحديات العلمية فى إدارة صناعة تكنولوجية مربحة والمساعدة فى تحقيق التطوير الاقتصادى.

٥- يجب على الحكومة ومؤسسات التمويل والقيادات الشعبية العمل تسهيل الشراكات الفعالة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج.